ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

# اليمنيون على طريق تحرير مأرب..الأهمية الاستراتيجية

**عبير بسام**

عندما يؤكّد الناطق باسم حركة «أنصار اللّه» محمد عبد السلام: «أنّ ما تشهده محافظة مأرب من عمليات عسكرية ضد قوى العدوان والمرتزقة جزء من معركة تحرير الوطن»، علينا أن نأخذ الكلام بعين الاعتبار. فإن ما مرّ على اليمن من جرائم بسبب العدوان الثلاثي الإماراتي - الأميركي - السعودي عليه يعتبر من أخطر جرائم العصر التي يشهدها شعب في العالم. وبالتالي، فإن تحرير مأرب له مدلولات هامة في خضم الصراع الطويل والذي أخذ شكل عدوان جائر على اليمن في السنوات الست الأخيرة.

لنذكر قليلاً في البداية بعض المعطيات الهامة. يعتبر اليمن «الحزين» اليوم قطعة أرض تطوف على بحر من البترول والغاز ويحوي بين طياته أهمّ مناجم الذهب في العالم. وهذا ما يجعله مطمعًا كبيرًا لأيّة قوة استعمارية أو استكبارية في العالم. وبحسب التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٦ والذي نشر على موقع وزارة النفط والمعادن اليمنية، فإنّ الطاقة الإنتاجية لقطاع النفط حتى العام ٢٠٠٦ تتوزع في ثلاث قطاعات رئيسية هي:

١- قطاع المسيلة حضرموت ويحتل المركز الأول بين القطاعات النفطية في الجمهورية اليمنية حيث بلغت طاقته الإنتاجية السنوية عام ٢٠٠٦ حوالي ٥١,٧ مليون برميل تمثل ٣٩٪ من إجمالي الإنتاج النفطي.

٢- قطاع مأرب الجوف: بإنتاج سنوي وصل عام ٢٠٠٦ لحوالي ٢٥,١ مليون برميل يوميًا وبنسبة ١٩٪ من إجمالي الإنتاج.

٣- قطاع جنة بنسبة إنتاج ١٢٪، ثم تأتي القطاعات الأخرى.

٤- تمثل القطاعات الثلاثة ٧٠٪ من إجمالي الإنتاج النفطي اليمني، هذا عدا عن أن حضرموت تختزن ثاني أكبر خزان مائي طبيعي في الجزيرة العربية.

وبحسب إحصائية رسمية فإن المخزون النفطي في اليمن يقدر بنحو ١١,٩٥٠ مليار برميل، منها ٤,٧٨٨ مليارات برميل نفط قابل للاستخراج بالطرق الأولية والحالية. ويصل إجمالي النفط المنتج حتى كانون الأول/ ديسمبر/ ٢٠١٨، إلى حوالي ٢,٩ مليار برميل، بينما يصل إجمالي المخزون الغازي إلى نحو ١٨,٢٨٣ تريليون قدم مكعبة. وتمتلك شركة صافر الحكومية القطاع النفطي ١٨ والذي يعد أكبر الحقول النفطية في اليمن، وتعمل حكومة التحالف على إعادة الإنتاج من هذا الحقل الذي يشمل مأرب والجوف بكامل طاقته منذ العام الماضي دون جدوى حتى الآن، مع الاكتفاء بإنتاج وتصدير ما

يقرب من ١٥ ألف برميل في اليوم من قطاع يتجاوز إنتاجه نحو ١٠٠ ألف برميل يوميًا.

ولذا من المنطقي أن تكون الخطوة القادمة بعد مأرب، تحرير محافظة شبوة والتي تسلم المجلس الانتقالي السيطرة عليها بعد خروج القوات الإماراتية، وإذا ما فعلها الجيش و«أنصار اللّه» فستصبح بذلك جميع مناطق اليمن الغنية بالنفط والغاز تحت السيطرة الوطنية اليمنية.

كانت السعودية خلال السنوات الماضية تحاول الضغط على حكومة هادي من أجل الإشراف على الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط اليمني ووضع القطاع بشقيه النفطي وخط أنابيب النفط السعودية المارة في اليمن تحت سيطرتها، وهذا ما كانت المملكة تأمل بالتوصل إليه من خلال إعادة عبد ربه منصور هادي إلى اليمن. كما كانت تطمح إلى تنفيذ برنامجها في تنمية وإعادة إعمار اليمن. فبحسب موقع الـ BBC، وعدت السعودية بمنح عقود الحكومة اليمنية لشركات أجنبية محددة، لم يسمها الموقع، وهذا بالتأكيد، ما لن تصل إليه الرياض ما إن تصبح مأرب وبعدها شبوة في يد «أنصار اللّه» والجيش اليمني.

من المنطقي أن يستمر اليمنيون بتحرير المزيد من الأراضي من سلطة «التحالف» وصولًا إلى محافظة شبوة، والتي يوجد فيها معمل تسييل الغاز، ومصفاة بترول، في حين أن مصفاة البترول الأخرى موجودة في عدن. ووصول اليمنيين إلى محافظة شبوة يمكنه أن يؤمن احتياجات اليمن من الغاز والبترول وإعادة تشغيل معامل الكهرباء، مما سيضمن تحسنًا جزئيًا في أوضاع المستشفيات التي تعاني من انقطاع الكهرباء، وبالطبع سينعكس ذلك على القطاع الإنتاجي المحلي في اليمن.

يقع اليمن على أهم موانئ على البحر الأحمر ومنها ميناء الحديدة، الذي شهد معارك ضارية قبل تحريره من قوى «داعش» و«القاعدة» وغيرهما في الجنوب. والميناء الهام الثاني هو ميناء عدن، الذي يقع في أهم منطقة استراتيجية على مضيق باب المندب، ويشرف على بحر عمان، الذي يفتح على بحر العرب. أي أن اليمن عدا عن أنه خزان من الثروات الباطنية، فهو ممر حيوي هام لخطوط النفط السعودية إلى الإمارات ويحتضن موانئ استراتيجية هامة، أهمها ميناء عدن، وهو الميناء الذي كانت تدار عبره ثاني أهم ترانزيت للبضائع في الخمسينيات بعد ميناء نيويورك. وكان يدار الميناء حتى العام ٢٠١٢ من قبل شركة موانئ دبي، وبعد انتهاء عقدها لم تجدده الحكومة اليمنية آنذاك لأن الشركة لم تنفذ البنود المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، فانتقلت الشركة لتعمل عبر موانئ أريتيريا بالقرب من القواعد العسكرية الإسرائيلية هناك. وهذا يشرح أسباب دخول الإمارات في الحرب على اليمن، خاصة وأنّ الإمارات تحاول وضع يدها، إضافة إلى ميناء عدن، على منابع النفط في حضرموت وشبوة واللتين تشكلان بمجموعهما ٨٠٪ من احتياطي النفط في اليمن، وذلك بحسب التقرير الذي نشره مركز دراسات الشرق الأوسط CNMS.

ابتدأ العدوان على أنصار اللّه والجيش الشعبي اليمني من قبل في ٢٦ آذار مار ٢٠١٥، بعد الانتصارات التي حققتها المجموعات الوطنية في اليمن ضد هجومات تنظيم «القاعدة» و«داعش»، وانطلاق عملية تحرير اليمن من الإرهابيين، مما كان يشير الى خروج اليمن عن السيطرة السعودية والوهابية. واليوم بعد دخول اليمن في مرحلة ما بعد مأرب، فإن ذلك لن يكون كما قبل مأرب، خاصة وأن طلائع الانتصار قد بانت فيها مع تحرير الأسرى السياسيين هناك.

ومن هنا يمكن فهم الأهمية الإستراتيجية والعسكرية لتحرير مأرب، والتي يمكن أن يتحول الانتصار فيها ليكون بداية انتصارات كبرى ووقف العدوان ابتداء من اليمن وصولاً إلى المنطقة العربية كلها، وخاصة الدول التي انتشرت فيها قوى «داعش» و«القاعدة». ومن الممكن أن يكون انتصار مأرب بدايات لحلول في الدول العربية وحتى في سوريا وليبيا.

من الواضح والجلي، أن القط لا يوزع جبناً! وبالتالي فإن ما فعله الأميركي منذ بداية شهر شباط/ فبراير وهو رفع اسم «أنصار اللّه» عن لائحة الإرهاب ومن ثم الطلب من السعوديين وقف الحرب على اليمن وبالتالي مطالبة «أنصار اللّه» بوقف الحرب في مأرب يجب الوقوف عنده مطولًا. لأن الهدف من وقف حرب اليمن عند حدود مأرب من أجل الوصول إلى اتفاق دولي يرضي أمريكا ومصالحها في اليمن. فأمريكا بالتأكيد لا ترغب بوصول قوات «أنصار اللّه» والجيش اليمني إلى عدن وبالتالي إلى مضيق باب المندب.

واليوم وبقراءة واضحة دون موارية، فإن التصريح الأميركي بوقف الدعم العسكري للسعودية، والطلب بوقف الحرب وهو ما لم تفعله واشنطن سابقًا، هو اعتراف صريح بأن الحرب على اليمن هي حرب أميركية، وبالتالي أحد المطالب الأميركية المتعلقة باليمن تهدف إلى وقف التهديد للسعودية وخاصة بعد وصول الطائرات اليمنية المسيرة والصواريخ اليمنية لتهدد الداخل السعودي وخاصة بعد قصف مطاري جدة والرياض.

وهذا تهديد واضح بأن الدفاعات اليمنية بات بإمكانها أن تتحول إلى هجوم يهدد كيان المملكة السعودية. وأهم نتائج هذا التهديد تحجيم دور محمد بن سلمان، وخاصة بعد الامتثال لفتح ملفات التحقيق بمقتل الصحفي السعودي جمال الخاشقجي في الكونغرس الأميركي.

خلال العام الماضي استطاع الكيان الصهيوني وعبر اتفاقيات «التطبيع» أن يجد له موطئ قدم على طول الممرات المائية الهامة من المحيط إلى الخليج الفارسي، ومن البحر المتوسط شمالاً وحتى بحر العرب جنوبًا. ومن الواضح أن السيطرة على الممر المائي الهام بين الشمال والجنوب ألا وهو البحر الأحمر، باتت أمرًا مستحيلًا بسبب الصمود الأسطوري وبكل معنى الكلمة للمناضلين في اليمن بقيادة «أنصار اللّه». فلو أحكمت أمريكا أو ربيبتها «اسرائيل» أو حتى أذنابهما في السعودية والإمارات على اليمن، لأحكمت «اسرائيل» قبضتها على البحر الأحمر من جميع الجهات، من قناة السويس وخليجي العقبة وإيلات حتى مضيق باب المندب. وسيكتب التاريخ أن هزيمة السعودية في اليمن كتبت نصرًا عربيًا في دمشق وبغداد ولمحور مقاوم لم يكن أحد في العالم ليصدق عظمة نتائج صموده.

# الدور التركي في المنطقة والخيارات المتاحة

**د. لينا بلاغي**

على نقيض التحليلات حول علاقة تركيا مع الحكومة الأمريكية الجديدة، التي ألمحت الى مخاوف لدى البعض من تكرار تجربة الانقلاب على أردوغان إبان الإدارة الأمريكية «الديموقراطية» السابقة، ولا سيما بعد التصعيد والتوتر الذي وشم العلاقات التركية الأوروبية أيضًا في المرحلة السابقة، بات من الواضح أن تركيا تمر حاليًا بمرحلة اختبار للنوايا الأمريكية والأوروبية على السواء، من خلال ملف العراق وسوريا، صراع البحر الأبيض المتوسط الطاقوي، قبل أن تعيد خلط أوراق تحالفاتها المرحلية مع روسيا التي امتدت مؤخرًا الى عقر دار روسيا في أرمينيا عبر أذربيجان لابتزاز «حلفائها الأعداء» في سوريا.

بعد حربين عالميتين كبيرتين تراجع فيهما النفوذ البريطاني في العالم، تحولت بعدهما الولايات المتحدة الى أحد قطبي القوة الدولية، أعلنت بريطانيا في مرحلة ما أنها ما عادت قادرة على تحمل أعباء وتكاليف إدارة ملفات تعنون بـ«المصلحة العامة العالمية» وهو أمر اعتادت الدول ونظمها الدولية على القاء مسؤولياته على القوى الكبرى نظرا لكونها المنتفع الاكبر من هذا النوع من الملفات، وقد شهدنا في عصر ترامب انسحاب أمريكا من مسؤولياتها هذه، كانسحابها من «اتفاقية باريس للمناخ» والتلويح بالانسحاب من «منظمة الصحة العالمية»، وهو ما فهمته الدول عمومًا على أنه نوع من التراجع والضعف والاعتراف العلني بفقدان الصدارة والموقع الدولي.

إن أولى أولويات إدارة بايدن هي استعادة الدور الأمريكي المركزي في السياسات الدولية والعالمية، فكانت خطوة العودة الأمريكية الى اتفاقية باريس للمناخ، والتراجع عن الانسحاب من «منظمة الصحة العالمية»، كما سعى الى إعادة هيبة حلف شمالي الأطلسي «الناتو» متخطيًا أزمة المساهمات المالية للدول الأعضاء، بعدما كان الرئيس السابق دونالد ترامب قد تذرع بها، كما خفف من ضغط قرارات ترامب المتعلقة ببعض الدول المسلمة وعملية الهجرة الى الولايات المتحدة، علمًا بأن جائحة كورونا ستسهم في عملية تخفيف الضغط بطبيعة الحال على أمريكا، وهو ما كان يتوخاه ترامب، بالتالي فهذا قرار سياسي في أهدافه.

إن سياسة واشنطن المعلنة والتي قد تتضح ملامحها أكثر في الربيع القادم، تحاول التحرك شرقًا، ليس فقط باتجاه الصين وإنما أيضًا باتجاه ما تبقى من شرق أوروبا، أو بكلام آخر باتجاه استمرار حصار روسيا والضغط عليها بالتزامن مع إشعال فتيل الحرب التي لن تكون كبقية الحروب مع الصين.

من هذه الزاوية يمكن قراءة المروحة التي يتحرك فيها اللاعب التركي حاليًا وخلفيات الموقف التركي قيد التبلور، أي من منطلق الحاجة الأمريكية مجددًا لإعادة إدارة اللعبة الجيوبولوتيكية القديمة بأساليب مستحدثة، وهذا تحديدًا ما تريد أنقرة أن تفعله لكن ليس بعنوانها «شريكًا استراتيجيًا» على خلفية شراكة الحرب الباردة، كما وصفها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في جلسة استماع خاصة حول تركيا أو كتابع فقط، وإنما شريك استراتيجي متكافئ مع أمريكا له مصالحه الإستراتيجية في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وشمال أفريقيا، وهو ما ألمح إليه رجب طيب أردوغان أواخر العام المنصرم من أن بلاده عازمة على تبوؤ مكانة مرموقة في عالم ما بعد جائحة كورونا، مضيفا إن أنقرة ترغب بتوطيد علاقاتها مع واشنطن لحل القضايا الإقليمية وانه يرغب في استثمار تحالفه الوثيق مع أميركا بشكل فعال لحل القضايا الإقليمية والعالمية كافة، ملمحًا مجددًا الى أن تركيا ترى نفسها في أوروبا وليس في أي مكان آخر.

نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر غروشكو كان علّق على اجتماع بروكسيل لوزراء دفاع «الناتو» الأخير، بالقول إن «الولايات المتحدة تحاول، ومن خلال آليات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، جذب الحلفاء إلى خط احتواء الصين، وهو ما تجلى بكل تأكيد في بروكسل». لكن اجتماع بروكسل لم ينته دون الإشارة الى تدهور العلاقات مع روسيا وضرورة «تحديث للمفهوم الاستراتيجي للناتو»، حسب الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ « الذي لم يكن يأخذ في الاعتبار صعود الصين وتدهور العلاقات مع روسيا".

الدعوة الى تحديث المفهوم الاستراتيجي للناتو، والموجهة ضد كل من الصين وروسيا، تتزامن مع دعوة ادارة بايدن، لجنة من الخبراء العسكريين والاستراتيجيين في مجالات متنوعة، لوضع مخطط استراتيجي لكيفية

مواجهة الصين من مختلف الجوانب التكنولوجية والاقتصادية الى جانب العسكرية منها، خلال مدة زمنية لا تتجاوز الاشهر الاربعة ، في الوقت الذي يسعى الناتو والولايات المتحدة الى التوصل الى حل ما لأزمة أو ما يمكن تسميته معضلة «صواريخ اس ٤٠٠ الروسية» لتركيا، والتي تعتبرها أمريكا وفق تصريحات مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان «تقويضًا لتماسك حلف الناتو وفعاليته» هذا الحلف الذي يحاول استعادة جدواه من خلال التوسع شرقًا على خطي روسيا والصين، بقيادة الولايات المتحدة .

في ظل هذه المتغيرات الدولية المتلاحقة، يبدو أن تركيا قد تمكنت من جهة، من تحقيق انجاز يحسب لها في موضوع الصراع والتغيرات الجوهرية التي طالت الخارطة الجغرافية بين كل من أرمينيا وأذربيجان في المنطقة المتنازع عليها (قرة باغ)، حيث تمكنت أذربيجان من فتح ممر يصل بين جزئيها المنفصلين في الجنوب، لتمسك بورقة ضغط لا يستهان بها في وجه ايران وروسيا وإن لم تكن ثابتة، وتحاول حاليًا جس النبض الأمريكي في موضوع الإعداد لهجوم باتجاه الأراضي العراقية للتثبت من حقيقة الموقف الأمريكي ومدى مرونته فيما يتعلق بموضوع الأكراد، في العراق ولاحقًا ربما في سوريا.

إن تركيا تدرك جيدًا الأهمية الإستراتيجية لموقعها الفريد، وبعد أن كانت تعتبر جسر «الناتو» باتجاه آسيا، إبان الحرب الباردة، وهو دور تخفت أهميته مع توسع «الناتو» في أفغانستان والعراق (اسيا)، ترى اليوم أنها أصبحت مركزًا وسطيًا ذا ثقل أكبر في خارطة الصراع المقبل، نتيجة جغرافيتها المجاورة لعدد من الملفات التي تدخل في صميم اهتمامات الولايات المتحدة ومن خلفها حلف «الناتو»، فتركيا تتوسط معادلات الصراع في كل من البحر الأسود وامتداده الى دول شرق أوروبا كالحاضرة الروسية الموجعة في أوكرانيا والتواجد الروسي في شبه جزيرة القرم، وبحر ايجه وامتدادها الجغرافي الطبيعي الى دول البلقان، وصولا الى شرق المتوسط وصراع الطاقة والقضية الفلسطينية، ثم شمال افريقيا في ليبيا، وقد تشكل مع الكيان الاسرائيلي لاعبًا أساسيًا في معادلات «الناتو» التوسعية وأمريكا في محاصرة سوريا ولبنان ومن خلفها روسيا من العراق تحديدًا.

وعلى المقلب الجغرافي الآخر، تعتبر تركيا مدخلًا من مداخل القوى المتصارعة على بحر قزوين نظرًا للعلاقات الإستراتيجية والتاريخية والثقافية الموجودة مع بعض دوله، بالتالي تعتبر جسرًا لا بد منه على آسيا الوسطى ولا سيما في معركة الصين ـ امريكا المرتقبة، كما لا يمكن اغفال استمرار وجود قاعدة إنجرليك الامريكية على أراضيها التي توفر الإمدادات اللوجستية في مختلف الاتجاهات التركية، وارتباطها برادار قاعدة كورجيك ورادر «تي بي واي ٢» للكشف المبكر عن أي هجوم صاروخي بالستي باتجاه امريكا أو حلفائها.

رغم الامتيازات العديدة التي تتمتع بها تركيا جغرافيًا وعسكريًا، تمكنها حاليًا من المناورة يمينًا ويسارًا في المعادلات الدولية والتموضعات المرتقبة، إلا أن السير التركي أشبه ما يكون بالسير على حد السيف، قد تساهم أي قراءة سياسية غير متكاملة للمشهد الدولي وتناقضاته أو أي تقدير غير متوازن في إعادة تركيا الى داخل حدودها مع فائض من الأعداء.

# القضية الفلسطينية والطعنات المفصلية ٣/٣

**إيهاب شوقي**

بعد استعراض الانحراف اللاحق بالصراع والوهن وأسبابه في الجزءين السابقين من هذا المقال، وبعد إلقاء الضوء على بعض المحطات المفصلية للقضية، نحن على موعد مع إلقاء الضوء على باقي المحطات وصولًا لـ«صفقة القرن» المزعومة وحقيقتها وجوهرها الى التطبيع / العار المجاني وإرهاصاته.

ويمكن القاء الضوء على باقي المحطات كما يلي:

## ٤- انتفاضة الحجارة كمحاولة للإنقاذ

ساهمت منظمة التحرير الفلسطينية مع غيرها من فصائل المقاومة الأخرى في انتفاضة ١٩٨٧ التي أعادت القضية الفلسطينية إلى الأجندة العالمية من جديد بعد سنوات من الإهمال السياسي. وكان من أهم نتائج هذه الانتفاضة إلى جانب الخسائر المادية التي ألحقتها بالعدو الإسرائيلي، هو عودة الزخم والحماسة للشباب الفلسطيني وإعادة خيار المقاومة المسلحة إلى صدارة الحلول ا لمطر و حة لحل القضية ا لفلسطينية .

وقد استمرت انتفاضة الحجارة عدة سنوات، حيث إن بداية تلك الانتفاضة كانت تلقائية، بينما نهايتها كانت بقرار سياسي، إذ أصبح ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ آخر أيامها، حينما وقعت اتفاقية إعلان المبادئ في العاصمة النرويجية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الاسرائيلي أو ما يطلق عليه اتفاق أوسلو، وعادت بعدها طلائع القوات الفلسطينية إلى غزة والضفة الغربية.

## ٥- انقسام العمل الفلسطيني

تعد اتفاقية أوسلو شاهدًا حقيقيًا على ما لحق بالعمل الفلسطيني من انقسام ومقدمة لما تلاه من انقسامات أكبر بل وصراع داخلي.

وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، مقابل اعتراف منظمة التحرير بـ«إسرائيل".

ومن المفترض، وفقًا للاتفاقية، أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس، مفاوضات بين الجانبين، بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ونصت الاتفاقية أيضًا، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، وهو ما لم يحدث الى اليوم!

## ٦- مبادرة الاستسلام العربية

إن كان يؤرخ لكامب ديفيد ومحادثاتها بأنها بداية الانقسام الرسمية رغم الخيانات والتخاذل العربي السابق والتواطؤ بين أنظمة عربية وأمريكا والصهاينة في مرحلة الكفاح المسلح وفي مرحلة المد القومي ومرحلة مصر الناصرية، وان كان يؤرخ لاتفاقية اوسلو بأنها بداية التفريط الفلسطيني الرسمي في القضية وأعمدتها وثوابتها بمجرد الاعتراف بالعدو وكيانه ودولته، فإنه يؤرخ لما عرف بـ«مبادرة السلام العربية» بأنها بداية انهيار النظام الرسمي العربي وخروج العرب جميعهم من الصراع واعتراف جماعي بالعدو ودولته، ومقدمة للتطبيع الراهن وتصفية القضية تصفية كاملة.

والمبادرة العربية، وهي بالأصل مبادرة سعودية، أطلقها عبد اللّه بن عبد العزيز ملك السعودية للسلام في الشرق الأوسط بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين بذريعة إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود ١٩٦٧ وعودة اللاجئين والانسحاب من هضبة الجولان المحتلة مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين البلدان العربية مع العدو الإسرائيلي وكانت في عام ٢٠٠٢ في القمة العربية في بيروت، وقد نالت هذه المبادرة تأييدا عربياً رسميا.

## ٧- خارطة طريق التصفية:

بالطبع كانت المبادرة العربية ايذانا بانطلاق عملية التصفية للقضية بخطوات عملية وفق خارطة عرفت بـ«خارطة الطريق»، وهو الاسم الذي تعرف به «خطة السلام في الشرق الأوسط»، والتي أعدت بواسطة ما عرف باللجنة الرباعية الدولية، التي تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا استنادا الى «رؤية الرئيس الأمريكي بوش» التي أوضحها في كلمة ألقاها في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢.

وتدعو «خارطة الطريق» إلى البدء بمحادثات للتوصل لتسوية سلمية نهائية -على ثلاث مراحل- من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥.

وتضع خارطة الطريق تصورا لإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة بنهاية العام ٢٠٠٤، وبعد الالتزام باتفاق لوقف إطلاق النيران، سيتعين على الفلسطينيين العمل من أجل قمع «المتشددين». أما «إسرائيل» فسيتعين عليها الانسحاب من المدن الفلسطينية وتجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة.

## ٨- صفقة القرن:

بالطبع وكالعادة لم تنفذ بنود الخارطة ولحق بالداخل الفلسطيني ما لحق به من انتفاضات ومحاولات للمقاومة وخذلان عربي وفلسطيني رسمي لها وحصار وصراع سياسي داخلي عرف بـ «الانقسام الفلسطيني»، وبرزت قوى المقاومة على جبهات متعددة تبلورت في محور عرف بـ«محور المقاومة» يضم غير المعترفين بالكيان الصهيوني، وأصبح هذا المحور محاصرًا وعدوًا للنظام العربي الرسمي والعدو الأكبر لأمريكا والكيان الصهيوني.

وتوسعت عمليات الاستيطان وأعلن الكيان عن القدس عاصمة له وضم الجولان رسميًا بمساندة امريكا ولم يحرك النظام العربي ساكنا، واعلن ما عرف بـ«صفقة القرن» وهي صفقة لتصفية القضية وتغيير وجه الصراع رسميا باستبدال اطرافه، حيث يصبح الكيان الصهيوني حليفا لانظمة عربية ضد المقاومة وضد من لا يعترف بالكيان مقابل وعود بانتعاشة اقتصادية وهمية في استنساخ لمشروع شيمون بيريز المعروف بالشرق الاوسط الجديد.

ثم تحولت المبادرة العربية الى مبادرة من طرف واحد، حيث اعلنت انظمة خليجية كالامارات والبحرين واعلن السودان والمغرب الانضمام للاعتراف والتطبيع في وقت لم يقدم الكيان به أي تنازلات، بل في وقت يبتلع به الكيان ما تبقى من القضية!

ووفقا للمسار الراهن فإن القضية تتحول لتصبح قضية تاريخية ما لم يتوحد الفلسطينيون على خيار المقاومة واجبار النظام العربي على العودة الى الثوابت وبشرط عودة الزخم للقضية شعبيا والالتفاف حول خيار المقاومة.

ان الدرس المستفاد من هذه المحطات المفصلية، هو أنه وعند كل تفريط في خيار المقاومة، يطمع العدو في ابتلاع المزيد من الحقوق، وعند كل وهن شعبي، تطمع الأنظمة في المزيد من التفريط، وهو ما يقودنا مرة أخرى الى حتمية الالتفاف والتوحد على خيار المقاومة.